

Distr.: General
25 January 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب اللسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

برنامج العمل لعام ٢٠١٠

أولا - ولاية اللجنة

- ١ - ترد ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعام ٢٠١٠ في قرارات الجمعية العامة ١٦/٦٤ و ١٧/٦٤ و ١٨/٦٤.
- ٢ - وفي قرارها ١٦/٦٤ المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، أعربت الجمعية العامة عن تقديرها لما تبذله اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من جهود في أداء المهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة، وأحاطت علما بتقريرها السنوي^(١)، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات القيمة الواردة في الفصل السابع منه؛ وطلبت إليها أن تواصل بذل كل الجهود للعمل على أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ومساندة عملية السلام في الشرق الأوسط، وحشد الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني، وأذنت للجنة بإدخال تعديلات على برنامج عملها المعتمد حسبما تراه مناسبا وضروريا في ضوء التطورات الحاصلة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين وبعد ذلك. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى اللجنة أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام تقارير ومقترحات، حسب الاقتضاء. وطلبت كذلك إلى اللجنة الاستمرار في تعاونها مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وفي دعمها لها والاستمرار في إشراك مزيد من منظمات المجتمع المدني

(١) A/64/35.



في أعمالها، بغية حشد التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني والدعم الدولي له، وبخاصة أثناء هذه الفترة الحرجة من الأزمة الإنسانية المالية، سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، التي تعد جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد. بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ودعت الجمعية جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة في أدائها مهامها، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد اللجنة بجميع التسهيلات اللازمة في ذلك الصدد.

٣ - وفي قرارها ١٧/٦٤ المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في تنفيذ برنامج عملها على النحو المبين بالتفصيل في القرارات السابقة ذات الصلة، وذلك بالتشاور مع اللجنة وبتوجيهها، بما في ذلك رصد التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في مختلف المناطق. بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي، والاتصال والتعاون مع المجتمع المدني والبرلمانيين، وزيادة تطوير وتوسيع موقع "قضية فلسطين" على الإنترنت، ومجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL)، وإعداد منشورات ومواد إعلامية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين ونشرها على أوسع نطاق ممكن، وزيادة تطوير وتعزيز برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية للمساهمة في جهود بناء السلام الفلسطينية. وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الشعبة أن تواصل، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبتوجيه اللجنة، تنظيم معرض سنوي عن حقوق الفلسطينيين أو فعاليات ثقافية، بالتعاون مع بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة وشجعت الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم والتغطية الإعلامية على أوسع نطاق ممكن للاحتفال بيوم التضامن.

٤ - وفي قرارها ١٨/٦٤ المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين"، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة، ومع توخي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تمس قضية فلسطين، برنامجها الإعلامي الخاص لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وبينت عدداً من الأنشطة المحددة التي سيجري الاضطلاع بها في إطار البرنامج.

٥ - واستعرضت اللجنة مختلف جوانب برنامج عملها وبرنامج عمل شعبة حقوق الفلسطينيين، فضلاً عن الولايات التي تنظمها. وستواصل إجراء تعديلات في هذا البرنامج خلال عام ٢٠١٠ لتوسيع نطاق استجابته للتطورات الحاصلة في عملية السلام والحالة في الميدان، فضلاً عن زيادة فعاليته في تعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ثانياً - الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٦ - ظلت التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ تقديم تقرير اللجنة السنوي إلى الجمعية العامة مدعاة للقلق الشديد. وفي قطاع غزة، فإن الوضع الإنساني آخذ في التدهور، ومما فاقمه استمرار الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد أدى استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة إلى منع أعمال إعادة الإعمار وإعادة التأهيل التي طال انتظارها، ولا يزال يعوق حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك تدفق المساعدات الإنسانية والإمدادات الأساسية، والتبادل التجاري، ومنع تحقيق الانتعاش الاقتصادي، وزيادة مستويات الفقر والبطالة المرتفعة أصلاً. وفي الضفة الغربية، يتواصل بناء المستوطنات غير القانونية، وتعد التوغلات الإسرائيلية في المدن والقرى الفلسطينية واعتقال الفلسطينيين حدثاً شبه يومي. وتثير أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد السكان المدنيين الفلسطينيين قلقاً بالغاً. ومما يثير القلق أيضاً، تكثيف الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية، بما في ذلك مصادرة الأراضي وهدم المنازل وعمليات إجلاء السكان الفلسطينيين. وكان لهذه التطورات غير القانونية والاستفزازية نتائج عكسية، وحالت دون إحراز أي تقدم في العملية السياسية. ولم تجد حتى الآن الجهود الجارية الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية وتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السلطة الفلسطينية.

٧ - وترى اللجنة أن عمليات بناء المستوطنات جميعها، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي غير قانونية ويجب أن تتوقف على الفور. ويجب تفكيك جميع البؤر الاستيطانية. ويسلم الجميع، باستثناء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأنها تنتهك عدداً كبيراً من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، وأنها تشكل انتهاكاً لالتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق. علاوة على ذلك، فإن المستوطنات توجب التوترات، وتديم النزاع، وتؤدي إلى أعمال عنف وتقوض الجهود الرامية إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة مجاورة تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل وفق حدود ما قبل

١٩٦٧. ولا يعترف المجتمع الدولي بادعاءات إسرائيل الأحادية الجانب بامتلاك كامل مدينة القدس. وتظل القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وإن جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل والتي تغيّر أو تهدف إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمدينة، وطابعها ومركزها تعتبر لاغية وباطلة وغير شرعية بموجب القانون الدولي. ويرد تحديد لمركز مدينة القدس بجلاء وعلى نحو لا لبس فيه في العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ويجب على إسرائيل أن تلتزم بها. وإن استمرار هذه السياسات من جانب الحكومة الإسرائيلية يحول دون حدوث أي تحسن ملموس في الوضع في الأرض المحتلة، ملقياً شكوكاً حقيقية بشأن نوايا القيادة الإسرائيلية الحقيقية فيما يتعلق باهتمامها المعلن باستئناف المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية سلمية.

٨ - ورحبت اللجنة وأشادت بأعمال مختلف بعثات تقصي الحقائق في الحرب الجارية في غزة التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأيدت دعوات عديدة من أجل المساءلة والعدالة. وبشكل خاص، رأت اللجنة أن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في غزة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وترأسها القاضي ريتشارد غولدستون، قدّم وصفاً شاملاً ومتوازناً وموثوقاً للأحداث في غزة. وخلص التقرير إلى أن العملية العسكرية الإسرائيلية كانت موجهة، في جزء منها على الأقل، ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ككل، تعزيزاً لسياسة شاملة تهدف إلى معاقبة السكان في غزة. وخلص التقرير إلى أن العديد من الإجراءات والتدابير الإسرائيلية التي اتخذت ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك عمليات القصف المتعمدة ضد المراكز السكنية والبيوت، واستخدام ذخائر مميتة من قبيل الفوسفور الأبيض وفرض الحصار في عقاب جماعي لكافة السكان، تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وغطى التقرير أيضاً الانتهاكات الناشئة عن معاملة الإسرائيليين للفلسطينيين في الضفة الغربية، التي شملت استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين الفلسطينيين وتزايد عمليات الإغلاق وتقييد حرية التنقل وهدم البيوت. وخلص التقرير أيضاً إلى أن إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على جنوب إسرائيل من طرف الجماعات المسلحة الفلسطينية، يشكل جرائم حرب، بسبب عدم التمييز بين الأهداف العسكرية والسكان المدنيين، ويمكن أن تشكل جرائم ضد الإنسانية.

٩ - وقدّمت بعثة تقصي الحقائق مع تقريرها أدلة وافرة وغير منحازة على أن كلا من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والجماعات الفلسطينية المسلحة، ارتكبت خلال القتال انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك بعض الانتهاكات التي ينبغي ملاحقة مرتكبيها قضائياً بوصفها جرائم حرب. وتؤيد اللجنة التوصية البارزة للبعثة بأن تجري إسرائيل والفلسطينيون تحقيقات موضوعية وأن يقاضوا المسؤولين عن

تلك الانتهاكات، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ١٠/٦٤. وتؤيد أيضا دعوة البعثة الموجهة إلى مختلف الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بناء على ذلك. وعلى وجه التحديد، تؤيد اللجنة فكرة توجيه طلب إلى مجلس الأمن بإنشاء لجنة خبراء لرصد تلك التحقيقات. ويدعو التقرير المجتمع الدولي إلى التخلي عن ممارسات الماضي واتخاذ خطوات جريئة لدعم القانون الدولي بغية حماية المدنيين، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق السلام. وهو يتيح للمجتمع الدولي الفرصة لأن يطلب، في سياق النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، لاعتماد معايير المساءلة ذاتها المطبقة في النزاعات الأخرى. وترى اللجنة أنه يتعين تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة من كلا الطرفين إلى العدالة ومساءلتهم عن أفعالهم. وتشجع ما يقوم به المجتمع الدولي من عمل قائم على المبادئ يهدف إلى كفالة احترام قواعد القانون الإنساني الدولي والتقيدهما. وبشكل خاص، تناشد اللجنة جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة تنفيذ التزاماتها وفقا للمادة المشتركة رقم ١، التي تقتضي من الأطراف المتعاقدة السامية احترام الاتفاقية وكفالة احترامها في جميع الظروف.

١٠ - وتلاحظ اللجنة أنه، نتيجة لهذه التطورات السلبية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي، لم يُحرز أي تقدم في أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ولا يزال تقرير المصير والاستقلال والسيادة بعيدة المنال بالنسبة للشعب الفلسطيني، كما هو الحال بالنسبة لحق العودة لأكثر من ٤,٦ ملايين لاجئ فلسطيني. وتدعم اللجنة دعما تاما التوافق الدولي في الآراء على أن الحل الوحيد الناجع للنزاع والوسائل الكفيلة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تكمن في إنشاء دولة فلسطينية في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

١١ - وتحقيقا لتلك الغاية، تدعو اللجنة لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وهذا ما يقتضي التزاما حقيقيا من الحكومة الإسرائيلية بحل قائم على وجود دولتين، مدعوما بتحسينات ملموسة في الحالة على الأرض، بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية أولا وقبل كل شيء. ويمثل الدعم المتواصل من المجتمع الدولي أمرا بالغ الأهمية للمضي قدما في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن جميع قضايا الوضع الدائم. وستدعم اللجنة، بالتالي، جميع مبادرات السلام التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق حل قائم على وجود دولتين.

١٢ - ولا تزال اللجنة تعارض بشدة بناء الجدار بشكل غير قانوني في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، وترى أن هذا النشاط لا يتفق مع المفاوضات بشأن التسوية الدائمة. وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة إلى الاحترام التام للفتوى المؤرخة ٩ تموز/ يولييه ٢٠٠٤ المقدمة من محكمة العدل الدولية ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وترى اللجنة أيضاً أنه يجب على إسرائيل أن تفرج، فوراً ومن دون شروط، عن جميع السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المسجونون من قبل. وتشدد اللجنة أيضاً على ضرورة قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع تدابير العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، التي فُرضت في انتهاك مباشر للقانون الدولي.

١٣ - ويتمثل موقف اللجنة في أنه يجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية من دون شروط، وهو ما من شأنه أن يسمح للشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير. وترى اللجنة أنه ينبغي أن يستند الحل القائم على وجود دولتين إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨). واللجنة على اقتناع بأن المشاركة الدولية الجادة والمستمرة هي السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سلمية وتفاوضية لجميع القضايا العالقة ويطلب الدعم المتزايد للقوى المتشددة التي تشجع العنف والنهج الأحادية الجانب لإنهاء النزاع الذي لا يوجد حل عسكري له. وتبقى اللجنة على التزامها بالمساهمة بشكل بّناء وفعال في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية.

١٤ - ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق من أن الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية تؤثر تأثيراً عميقاً في مصالح الشعب الفلسطيني الوطنية الشرعية وطموحاته لإقامة دولته والعيش في سلام، وتدعو جميع الأطراف إلى بذل جهود نشطة للمساعدة على التوفيق بين مواقف الفصائل استناداً إلى التوافق السائد في الآراء على وجوب التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين، وهو ما سيفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

١٥ - وتشعر اللجنة بالقلق العميق بشأن حالة الطوارئ الإنسانية في قطاع غزة، التي ساءت كثيراً نتيجة للتوغل الإسرائيلي الذي جرى منذ سنة. ولا بد من الشروع دونما إبطاء في عملية تصليح وإعادة بناء آلاف المنازل والمدارس والمستشفيات المهتمة والمتضررة، وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. ويتعيّن إنهاء عزل قطاع غزة عن بقية الأراضي الفلسطينية وعن المجتمع الدولي بفتح المعابر بانتظام وبصفة مستمرة من أجل مرور الأشخاص

والبضائع على حد سواء. ويجب اتخاذ خطوات ملموسة لإعادة النشاط الاقتصادي إلى وضعه الطبيعي. وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بتهيئة الظروف اللازمة، بما في ذلك دفع تعويضات لإعادة إعمار الهياكل الأساسية المدنية التي دُمّرت أثناء الحرب، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وترحب اللجنة باستعداد المجتمع الدولي للمساهمة في إعادة إعمار قطاع غزة. وتشدد اللجنة أيضا على الأهمية الفائقة للمساعدة التي يقدمها المانحون الدوليون من أجل تشغيل المؤسسات الفلسطينية في وقت الأزمة الراهنة. وتحث مجتمع المانحين الدوليين على مواصلة تقديم المساعدة والتصدي على نحو عاجل للحالة الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة.

١٦ - وتؤكد اللجنة مجددا أنه ينبغي للأمم المتحدة الاضطلاع بدور فعال وتيسيري في هذه الجهود وأن تحافظ على مسؤوليتها الدائمة فيها فيما يتعلق بجميع جوانب قضية فلسطين، حتى يتم حلها من جميع جوانبها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي. وستواصل اللجنة، كما طلبت الجمعية العامة، إبقاء الحالة قيد الاستعراض وتشجيع المجتمع الدولي على إجراء تحليل ومناقشة لهذه المسائل بطريقة بناءة.

ثالثا - المسائل ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٠

١٧ - ترى اللجنة أن عملها وبرنامج الأنشطة المكلفة به شعبة حقوق الفلسطينيين يمثلان إسهاما عظيما من الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها في السعي من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل اللجنة العمل من أجل زيادة الوعي والحوار على الصعيد الدولي فيما يتعلق بمختلف جوانب قضية فلسطين، وحشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وللتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وسيظل عملها منصبا، خلال عام ٢٠١٠، على تشجيع توصل الرأي العام الدولي إلى فهم أفضل لأهمية أعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، والحق في العودة، فضلا عن الحاجة الماسة إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

١٨ - وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعمها للشعب الفلسطيني وللعملية السياسية من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة. وستظل اللجنة تدعم المبادرة التي أطلقتها السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٩ المعنونة "فلسطين: إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة"، والتي تتوخى إقامة دولة مستقلة في غضون عامين. وستواصل اللجنة التركيز على الضرورة الملحة لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، وتنشيط الاقتصاد الفلسطيني، والحث على توسيع نطاق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني

للتخفيف من الظروف الاجتماعية - الاقتصادية العسيرة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني. وستعمل على توجيه الانتباه إلى محنة النساء والأطفال الفلسطينيين، وهم الشريحة الأضعف داخل المجتمع الفلسطيني، الذين يقاسون من جراء الاحتلال والتزاع في قطاع غزة، والحاجة لضمان حمايتهم. وسوف تسلط اللجنة الضوء على مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال في إنهاء سياساتها وممارساتها غير المشروعة، وبخاصة النشاط الاستيطاني وتشديد الجدار وشتى تدابير العقاب الجماعي. وستواصل اللجنة دعمها الرامي إلى تنشيط المشاركة الدولية الفعالة، بما في ذلك عن طريق اللجنة الرباعية، والشركاء الإقليميين، والمشاركة الشخصية المتواصلة للأمم المتحدة وللأمم المتحدة ومنسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط.

١٩ - وتولي اللجنة أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والتنسيق بين إدارة شؤون الإعلام وشعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ ولاية كل منهما. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٨/٦٤ إلى الإدارة مواصلة إصدار المنشورات بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين في جميع الميادين واستكمالها، بما في ذلك المواد المتصلة بالتطورات الأخيرة التي لها أهمية في هذا الصدد، وعلى وجه الخصوص الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وستواصل اللجنة التعاون مع الإدارة على تنفيذ مختلف الأنشطة التي يصدر بها تكليف.

٢٠ - وستواصل اللجنة سعيها لتشجيع البلدان والمنظمات التي لم تشارك حتى الآن مشاركة كاملة في برنامج عملها على القيام بذلك.

رابعاً - أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين

٢١ - ستواصل اللجنة، عملاً بالولاية المنوطة بها، إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض والمشاركة في جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وستواصل اللجنة أيضاً، وبمساعدة من شعبة حقوق الفلسطينيين، رصد الحالة على أرض الواقع وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات العاجلة التي قد تحدث داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتستلزم إجراء دولياً.

٢٢ - وستواصل اللجنة، من خلال مكتبها، المشاركة، حسب الاقتضاء، في الاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة. وتعتبر اللجنة هذا النشاط جانباً مهماً من جوانب عملها تعزيزاً للدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوصل إلى حل سلمي للتزاع.

٢٣ - وستواصل اللجنة، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات، بما في ذلك المجتمع المدني، في المناطق الخاضعة لولايتها، وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعوة المسؤولين الفلسطينيين وغيرهم من الشخصيات الفلسطينية إلى عقد اجتماعات مع أعضاء ومراقبي اللجنة والأمانة العامة، حسب الاقتضاء.

٢٤ - وسيواصل مكتب اللجنة مشاوراته مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المهمة ببرنامج عمل اللجنة. ومن شأن هذه المشاورات تحقيق تفهم أفضل لولاية اللجنة وأهدافها.

ألف - الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٢٥ - ترى اللجنة أن برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية التي تنفذها شعبة حقوق الفلسطينيين لا يزال يسهم بشكل كبير في تركيز انتباه الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وعمامة الجمهور على الضرورة الملحة لتحقيق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وحشد المساعدات للشعب الفلسطيني لمعاونته على التعامل مع الأزمات والمصاعب التي يواجهها في ظل الاحتلال وفي مخيمات اللاجئين. وستواصل اللجنة في عام ٢٠١٠ العمل على تعزيز محتوى البرنامج وأثره. وعلى وجه الخصوص، ستعمل على حشد دعم دولي واسع النطاق للحل السلمي للتراغ، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتحقيقاً لتلك الغاية، ستواصل اللجنة إشراك الحكومات، والبرلمانات والمجتمع المدني. وستقوم بمساعدة من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الساحة، بالاتصال بأشد الناس تضرراً من استمرار التراغ واستمرار الوضع الراهن، وهم الفلسطينيون الذين يرزحون تحت الاحتلال واللاجئون، فضلاً عن أفراد من الجمهور الإسرائيلي، لإشراكهم في البحث عن حلول، ولتشجيع الحوار وإقامة مشاريع مشتركة ولكسب مساندتهم لتسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض بين قادتهم وبدعم المجتمع الدولي. وتود اللجنة أن تسهم في الجهود الرامية إلى وضع حد لما يحدث على كلا الجانبين من تحريض، وأن تكون منتدى لسماع مختلف وجهات النظر والتوفيق بينها، وأن تقوم، بمساعدة المجتمع المدني، بالترويج لثقافة السلام على أرض الواقع. وسوف تولي اهتماماً خاصاً لتمكين المرأة والمنظمات النسائية في هذه العملية.

٢٦ - وتعتزم اللجنة من خلال برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها لعام ٢٠١٠، أن تعالج مسائل من قبيل الحاجة إلى التخفيف من حدة المعاناة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، بما فيها

محنة النساء والأطفال الفلسطينيين، مع التركيز بوجه خاص على الحاجة الملحة لدعم عملية الإنعاش، وإعادة البناء والإعمار في قطاع غزة؛ والمسؤولية الدولية الجماعية عن حماية الشعب الفلسطيني وضرورة احترام القانون الإنساني الدولي؛ والمسؤوليات التي يتحملها متخذو القرار السياسي والعسكري الإسرائيليون إزاء ما يتخذونه من إجراءات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وستسلط اللجنة الضوء على عدم مشروعية السياسة الاستيطانية وبناء الجدار وآثارهما السلبية على سبل المعيشة للشعب الفلسطيني وعلى احتمالات تحقيق حل للتزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس وجود دولتين. وسيعالج البرنامج أيضا أهمية استئناف الحوار السياسي بين الطرفين الرامي إلى تحقيق تسوية دائمة للقضية الفلسطينية. وستشدد على أهمية تحقيق تحسن ملموس في الحالة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ وعلى الحاجة الملحة إلى استمرار مشاركة جميع أصحاب المصلحة مشاركة تامة، بما في ذلك الأمم المتحدة، في جميع الجوانب المتعلقة بقضية فلسطين.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٠، ستبذل اللجنة قصارى جهدها، بالتعاون مع البلدان المضيفة المحتملة، والمنظمات، والدوائر ذات الصلة التابعة للأمانة العامة، لكي تضمن نجاح برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها. وستضع اللجنة نصب عينها، لدى قيامها بذلك، ضرورة الاقتصاد واستخدام الموارد بأقصى درجة من فعالية التكلفة. وتعرب اللجنة عن أسى آيات تقديرها لمشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني في هذه الاجتماعات. وتشجعها على مواصلة مشاركتها ودعمها لإيجاد حل عادل ودائم للتزاع وزيادة مستوى تلك المشاركة والدعم. وستواصل اللجنة تنفيذ هذا البرنامج من أجل تعزيز الدعم لإعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وستعمل اللجنة عن طريق مكتبها على إجراء تقييم دوري لنتائج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وتبت، حسب الاقتضاء، في الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز أثر البرنامج في تحقيق الأهداف التي كلفت اللجنة بتحقيقها.

٢٨ - وتعترم اللجنة تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التالية في عام ٢٠١٠:

(أ) اجتماع دولي دعما لعملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، أورا، مالطا، شباط/فبراير ٢٠١٠؛

(ب) حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، مكتب الأمم المتحدة في فيينا، آذار/مارس ٢٠١٠. وستعقب الحلقة الدراسية مشاورات يعقدها وفد اللجنة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني؛

- (ج) اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن القضية الفلسطينية؛
 (د) اجتماع الأمم المتحدة لأفريقيا بشأن القضية الفلسطينية؛ وستعقب الاجتماع مناسبة يقيمها المجتمع المدني تضامنا مع الشعب الفلسطيني.

باء - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٢٩ - ستواصل اللجنة، خلال عام ٢٠١٠، التعاون بشأن القضايا المتصلة بولايتها مع حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وسيدعى ممثلو هذه المنظمات والمجموعات لتقديم دعمهم وللمشاركة في برنامج اللجنة للاجتماعات والمؤتمرات الدولية وفي غيرها من أنشطة اللجنة.

جيم - التعاون مع المجتمع المدني، والبرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

منظمات المجتمع المدني

٣٠ - تثنى اللجنة على منظمات المجتمع المدني لدعمها للشعب الفلسطيني. وتشيد بما يظطلع به نشطاء عديدون، منهم برلمانيون، من أعمال تتسم بالشجاعة على صعيد الدعوة، حيث يشاركون في مظاهرات التنديد بجدار الفصل في الضفة الغربية، ويقدمون المساعدة لقطاع غزة، ويقفون أهالي دوائرهم على علم بواقع حياة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال. ولكل من اللجنة والمجتمع المدني أدوار مختلفة يكمل بعضها بعضا، من خلال المشاورات الدورية والتعاون. وتشجع اللجنة الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وغير ذلك من المؤسسات لكسب دعمها التام للجهود الدولية المبذولة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق تسوية شاملة، وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وتدعم اللجنة أيضا جميع مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وترى اللجنة أن بناء جسور للتفاهم والثقة بين المجتمعين المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين وتعزيز الأهداف المشتركة للسلام والتعايش بين الشعبين هي أمور تكتسي أهمية خاصة. وستواصل اللجنة خلال عام ٢٠١٠، تقييم برنامج تعاونها مع المجتمع المدني. وستسعى لإتباع نهج جديدة للتعاون والاتصال مع المجتمع المدني الدولي بشأن المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك. وستستعرض اللجنة البرنامج، بما في ذلك تلك الجوانب المتعلقة بمسائل من قبيل الاعتماد، والاتصالات وردود الفعل. وستواصل اللجنة العمل مع الشركاء من المجتمع المدني بشأن طرق تعزيز مساهمتهم في تحقيق الأهداف المكلفة بها اللجنة وبشأن تعزيز أوجه التآزر.

٣١ - تعتزم اللجنة أن تواصل دعوة منظمات المجتمع المدني لحضور جميع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها. والمشاركة في اجتماعات منظمات المجتمع المدني هذه، جنباً إلى جنب مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، حرية بأن تتيح فرصة فريدة لتعزيز تبادل الآراء والأفكار، وكذلك تطوير وتعزيز المبادرات التي تقوم بها جميع طبقات المجتمع الدولي، لبلوغ هدف مشترك وهو تحقيق سلام شامل وتسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين. وتعتقد اللجنة أن الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظم تحت رعايتها تساعد على تعزيز الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني على صعيد المجتمع المدني وتوفر منبرا فريدا للتفاعل بين الجانبين.

٣٢ - وستواصل اللجنة اتصالاتها بآليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية بشأن قضية فلسطين وستعمل على تطوير هذه الاتصالات، بالإضافة إلى الاتصالات القائمة مع عدد كبير منفرادى منظمات المجتمع المدني. وستواصل اعتماد منظمات جديدة. ومن شأن عقد اجتماعات دورية للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني أن يساهم في زيادة تعزيز برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني.

٣٣ - وترى اللجنة أن من الأهمية بمكان أن تواصل تبادل المعلومات مع المجتمع المدني بشأن الأنشطة الحالية والمزمعة. وتطلب اللجنة من الشعبة العمل من أجل الحصول على معلومات بشأن مبادرات المجتمع المدني وتقديم تقارير دورية عن ذلك من أجل تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني واللجنة. وتطلب أيضا من الشعبة أن تواصل تطوير صفحة "المجتمع المدني" في موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت (www.un.org/Depts/dpa/ngo) واستكمالها بانتظام، باعتباره أداة لتبادل المعلومات والاتصالات و تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وتطلب اللجنة أيضا إلى الشعبة مواصلة العمل من أجل خلق المزيد من الوعي فيما يتعلق بعمل منظمات المجتمع المدني بشأن قضية فلسطين، من خلال جملة أمور منها الموجز الذي تصدره الشعبة كل شهرين على شبكة الإنترنت عن أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بقضية فلسطين، المعنون "NGO Action News" (انظر الفقرة ٣٧).

٣٤ - وفي عام ٢٠١٠ سوف تستخدم الموارد المتاحة للتعاون مع المجتمع المدني لتنفيذ الأنشطة التالية:

- (أ) القيام، كلما كان الأمر مناسباً وممكناً، بتنظيم اجتماعات لمنظمات المجتمع المدني بالتزامن مع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة؛
- (ب) مشاركة ممثلين عن اللجنة والشعبة في المنتديات الهامة وغيرها من المناسبات المتعلقة بقضية فلسطين التي تنظمها منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم؛

(ج) عقد اجتماعات تشاور دورية مع منظمات المجتمع المدني بغية إبقائها على علم بمختلف أنشطة اللجنة، وتشجيعها على تحسين التنسيق والتعاون فيما بينها ومع اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وتلقي وجهات نظرها حول عمل الأمم المتحدة واللجنة بوجه خاص؛

(د) تقديم المساعدة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني لتسهيل مشاركة ممثليها في المناسبات التي تنظم تحت إشراف اللجنة أو التي تتلقى الدعم من اللجنة.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٣٥ - تعتبر اللجنة تعاونها مع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم إحدى أولوياتها البرنامجية، وسوف تواصل تطوير هذا الجانب من عملها. وتؤمن اللجنة إيماناً راسخاً بأن البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية تضطلع بدور هام في تشكيل الرأي العام، وصياغة مبادئ توجيهية في مجال السياسات العامة، ومناصرة الشرعية الدولية لدعم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وترى اللجنة أن خبرات المشرعين وتنظيماتهم ونفوذهم السياسي يمكن أن تكون مفيدة في توطيد العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وفي تعزيز الحوار السياسي بين الأطراف وتطبيق مبادئ القانون الدولي في الجهود الرامية إلى حل النزاع. وتؤكد اللجنة مجدداً أهمية مواصلة تطوير علاقات تعاون أوثق وشراكة فعالة مع البرلمانات وممثلي الهيئات البرلمانية الدولية من أجل تشجيع النقاش، داخل كل من هذه البرلمانات، وفيما بين جميع طبقات المجتمع، بشأن السبل الكفيلة بدفع عملية السلام في الشرق الأوسط وحل قضية فلسطين. ولتحقيق هذه الغاية، ستسعى اللجنة جاهدة إلى إشراك البرلمانيين وممثلي المنظمات البرلمانية الدولية في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها. فإجراء مشاورات بين اللجنة وممثلي البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية حري بأن يحسّن التعاون بين الجانبين. وستقوم اللجنة أيضاً ببذل جهود لإشراك أعضاء الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني في الفعاليات التي تنظم تحت رعايتها.

٣٦ - وسوف تقوم اللجنة، بالاشتراك مع الجمعية البرلمانية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، بتنظيم الاجتماع الدولي لدعم السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، المقرر عقده في مالطا، في شباط/فبراير ٢٠١٠، وذلك بمشاركة من البرلمانيين الأوروبيين والبرلمانيين العرب، فضلاً عن ممثلين من برلمانات وطنية ومنظمات برلمانية دولية أخرى.

دال - برنامج المنشورات

٣٧ - ترى اللجنة أن برنامج منشورات الشعبة يشكل مصدرا هاما للمعلومات ولأنشطة التوعية، وفي ذلك ما يسهم في رفع درجة الوعي الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين. فينبغي أن تواصل الشعبة رصد ما يحدث من تطورات ذات صلة بقضية فلسطين. وينبغي أيضا أن تواصل إصدار المنشورات التالية:

- (أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين؛
- (ب) استعراض دوري للتطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛
- (ج) استعراض شهري للأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني؛
- (د) تجميع سنوي للقرارات والمقررات التي تتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين؛

(هـ) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة؛

(و) نشرة سنوية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(ز) موجز كل شهرين عن أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بقضية فلسطين، معنون "NGO Action News"، وهو متاح على صفحة "المجتمع المدني" في موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت.

٣٨ - وترى اللجنة أن على الشعبة مواصلة استعراض المنشورات الحالية، بالتشاور مع المكتب، وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بتلك التي تحتاج إلى تحديث.

هاء - نظام معلومات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين

٣٩ - تطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين أن تواصل عملها بشأن مواصلة تطوير موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت وتوسيعه وإدارته، بما في ذلك نظام الأمم المتحدة الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وتعزم اللجنة أن تبدأ، في غضون سنة، التشاور مع المكتب وتوجيه منه، تشغيل بوابة "قضية فلسطين" على الإنترنت بعد إعادة تصميمها. وستواصل الشعبة العمل من أجل ضمان أن يكون جمع وثائق الأمم المتحدة والوثائق ذات الصلة في إطار نظام الأمم المتحدة الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين شاملا يغطي آخر التطورات، وأن تكون طرائق الدخول إلى النظام وعرضه سهلة

الاستعمال. وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تقدم تقارير دورية إلى المكتب عن الحالة التي وصل إليها هذا العمل وعما يحرز من تقدم في تطويره.

واو - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٤٠ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بء، ستحتفل اللجنة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويُتوخى أن تعقد اجتماعات خاصة للاحتفال بهذا اليوم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في مقر الأمم المتحدة، ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا وفي أماكن أخرى، وفقا للممارسة المتبعة. وسينظم معرض فلسطيني أو مناسبة ثقافية فلسطينية في مقر الأمم المتحدة، بالتعاون مع بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

زاي - برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية

٤١ - ترى اللجنة أن على شعبة حقوق الفلسطينيين، في ضوء أهميتها لدى السلطة الفلسطينية، وفائدتها من حيث بناء القدرات والمؤسسات الفلسطينية، أن تواصل تطوير وتعزيز هذا البرنامج في عام ٢٠١٠ بالتعاون مع بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة. وترى اللجنة ضرورة إيلاء اهتمام خاص، في اختيار المرشحين للبرنامج، لمسألة تحقيق توازن بين الجنسين.

واو - مواصلة الاستعراض والتقييم

٤٢ - ستواصل اللجنة استعراض برنامج عملها وتقييمه في ضوء الحالة على أرض الواقع والتطورات الجديدة في العملية السياسية، وسوف تجري التعديلات اللازمة حسب الاقتضاء.